

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
المجلس التشريعي الفلسطيني



الدورة الرابعة - الفترة الثانية

محضر الجلسة الخاصة السابعة

مناقشة

تقرير لجنة الموازنة العامة

حول مدى تطبيق قرار المجلس الخاص بالموازنة العامة للسلطة الفلسطينية

للسنة المالية 1999

المنعقدة في مدينة رام الله

يوم الأربعاء

الموافق 1999/11/24

فهرس المحتويات

أولاً: الافتتاحية.....	2
ثانياً: التحقق من النصاب.....	2
خامساً: تقارير اللجان.....	2
1-..... تقرير لجنة الموازنة والشؤون المالية	2

المرفقات

1-تقرير مفصل بالغياب

2-قرار رقم 4/7/412

محضر جلسة يوم الأربعاء
الموافق 1999/11/24 المنعقدة في مدينة رام الله
الساعة 11:15 صباحاً

أولاً: الافتتاحية

افتتح الأخ/ أحمد قريع (أبو علاء) "رئيس المجلس" باسم الله ثم باسم فلسطين وعاصمتها القدس الشريف جلسة المجلس التشريعي الخاصة السابعة "بتقرير لجنة الموازنة العامة حول مدى تطبيق قرار المجلس الخاص بالموازنة العامة للسلطة الفلسطينية للسنة المالية 1999"، وطلب إلى الأخ/ روجي فتوح "أمين سر المجلس" التحقق من النصاب.

ثانياً: التحقق من النصاب

تحقق النصاب بحضور: (66) عضواً، وغياب (21) عضواً.

(مرفق تقرير مفصل بالغياب)

خامساً: تقارير اللجان

1- تقرير لجنة الموازنة والشؤون المالية

- أعلن الأخ/ أحمد قريع (أبو علاء) "رئيس المجلس" استقالة الأخ/ عزمي الشعبي من رئاسة لجنة الموازنة والشؤون المالية، وانتخاب الأخ/ داود الزير "رئيساً للجنة" والأخ/ يوسف الشنطي "مقرراً لها"
- دعا الأخ/ أحمد قريع (أبو علاء) "رئيس المجلس" الأخ/ داوود الزير "رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية" لتقديم تقرير اللجنة حول مدى تطبيق قرار المجلس الخاص بالموازنة العامة للسلطة الفلسطينية للسنة المالية 1999.
- قدم الأخ/ داود الزير "رئيس لجنة الموازنة والشؤون المالية" التقرير.

تم رفع الجلسة الساعة 11:37 لمدة سبع دقائق لاعطاء الفرصة للأخ/ وزير المالية تحضير رد على تقرير لجنة الموازنة

استأنف المجلس أعماله الساعة 11:48 برد الأخ/ وزير المالية

• قدم الأخ/ محمد الناشيبي "وزير المالية" رد الحكومة على التقرير، مركزاً على المواضيع التالية:

1. تم دفع مبلغ خمسة ملايين دولار لوزارة الصحة، كما أُتفق مع الوزارة على دفع ستة ملايين شيكل شهرياً حتى نهاية هذا العام، وتسديد الالتزامات للمستشفيات في الخارج والمستشفيات الفلسطينية.
2. سيتم تسديد الالتزامات المترتبة على وزارة المالية حسب الأولويات التالية: الرواتب، نفقات وزارة الصحة، نفقات وزارة الشؤون الاجتماعية، نفقات وزارة التربية والتعليم، ونفقات وزارة التعليم العالي وخاصة الجامعات.
3. ضرورة البحث عن موارد جديدة تلبي تطبيق الشق المالي من قانون الخدمة المدنية بشكل كامل.
4. تم تشكيل لجنة تضم خبراء من البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، والاتحاد الأوروبي لإنشاء صندوق التأمين الاجتماعي.

• ناقش المجلس التقرير ورد الحكومة، وبناء عليه اتخذ قرار رقم (4/أ7/412).
(مرفق نص القرار)

رفعت الجلسة الساعة 14:10

أحمد قريع
رئيس
المجلس التشريعي الفلسطيني

روحي فتوح
أمين سر
المجلس التشريعي الفلسطيني